مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962 / E-ISSN 2572-0147
المجلد08، العدد01- مارس 2021

OEB Univ. Publish. Co.

اختبار الدور الوسيط لجودة المعلومات في العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر المصرفية في البنوك باستخدام منهجية PLS-SEM

Test the mediating role of information quality in the relationship between Corporate Governance and Banking Risk Management Using the PLS-SEM Methodology

معاريف محمد[1]، زناقي بشير[2*]، حجاج شافية[3]

[1] مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات جامعة سعيدة، marrifmohamed@yahoo.fr

[2] مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات- جامعة سعيدة، ze.bachir@hotmail.com

[3] حجاج شافية، مخبر إدارة المؤسسات جامعة- سيدي بلعباس، chaf@gmail.com

تاريخ التسليم:2020/07/01 تاريخ المراجعة:2019/09/16 تاريخ القبول: 2019/12/05

الملخص

هدفت الدراسة إلى اختبار الدور الوسيط لجودة المعلومات في العلاقة بين آليات الحوكمة وإدارة المخاطر المصرفية. تحقيقا لذلك، تم تصميم استمارة لجمع البيانات تم توزيعها على عينة قصدية قوامها 48 مفردة تتكون فقط من أعضاء مجلس الإدارة، مدققي الحسابات والموظفين الذين لهم علاقة بإدارة المخاطر بفروع البنوك العمومية العاملة بعين تموشنت، حيث تم استخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM في المعالجة الإحصائية. خلصت الدراسة إلى وجود إلى أثر غير مباشر لآليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية وذلك بوجود جودة المعلومات كمتغير وسيط.

الكلمات المفتاحية: آليات الحوكمة، إدارة المخاطر المصرفية، جودة المعلومات، البنوك.

Abstract

The study aimed to know the mediating role of information in the relationship between governance mechanisms and bank risk management. To that end, a survey has been designed to collect data, and been distributed on a sample consisting of 48 singles. Composed only of members of the Governing Council, the auditors and staff who are linked to the management of risks, in branches of public banks operating in ain Temouchent. we used modeling and structural equivalents in a partial small squares PLS-SEM as statistical treatment. The study concluded that there is an indirect impact of governance mechanisms on management of banking risks, with the existence of quality of information as a Intermediate variable.

Keywords: Corporate governance mechanisms, banks, risk management,the quality of the information, banks.

* المرسل: زناقي بشير: ze.bachir@hotmail.com

1.مقدمة:

يعتبر النظام المصرفي أحد أهم الركائز الأساسية لاستقرار النظام المالي وسلامة عمل أسواق الأوراق المالية وقطاع الشركات، إذ يوفر القطاع المصرفي الائتمان والسيولة اللازمة لعمليات الشركات ونموها. لذا فإن تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة يزداد أهمية في البنوك خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة التي أثرت سلبا على الاقتصادي العالمي، كل ذلك فرض على الاقتصاديات وخاصة الاقتصاديات العربية الناشئة اتخاذ اجراءات جديدة لتبني قواعد وممارسات الحوكمة في البنوك (الطويل، 2018، صفحة 18). ولعل من أبرز مظاهر الحوكمة في البنوك هو ارتباط البنك بزبائنه الأمر الذي ينجم عنه مشكلة الوكالة، هذه المشكلة تعتبر أكثر تعقيدا في البنوك بسبب عدم تناظر المعلومات ليس فقط بين الملاك والمدراء ولكن أيضا بين الملاك والمقترضين والمودعين والمدراء والمشرفين، لذا فإن جميع هذه الأطراف ملزمة بآليات الحوكمة لتعزيز انضباط السوق والالتزام بالرقابة (Marcinkowska, 2012, p. 48).

وأكدت الأدبيات المالية أن سوء ممارسات إدارة المخاطر كان لها جزء مهم في الأزمات المالية المتتالية بسبب ضعف التحكم في المخاطر والإفصاح عنها، كما أن الانفتاح التجاري للبنوك وإيجاد طرق جديدة ومبتكرة للتعاملات المالية لا سيما في مجال تطوير المنتجات واستراتيجيات اختراق الأسواق جلب معه مخاطر جديد وجب على البنوك التعامل معها، لأن إدارة المخاطرة جانب هام ولا مفر منه لأي نشاط تجاري في اقتصاد السوق (Ogunleye & Ashogbon, 2014, p. 31). لذا فإن الهدف من حوكمة البنوك هو دعم وتعزيز إدارة المخاطر المصرفية في البنوك من خلال الالتزام بمجموعة من المبادئ والآليات خاصة ما أقرته لجنة بازل للرقابة المصرفية.

2.1. إشكالية الدراسة:

تنطلق مشكلة الدراسة من مشكل الوكالة في البنوك، هذا المشكل الذي ينجم في الكثير من الأحيان عن عدم تناظر المعلومات بين جميع الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية التي لها صلة بالبنك، الأمر الذي يعزز من أهمية آليات الحوكمة في زيادة جودة المعلومات والإفصاح عنها بهدف تعزيز ممارسات إدارة المخاطر في البنوك. إلا أن التزام بآليات الحوكمة في البنوك حسب (Maceny& O' Hara, 2003) و(Adams& Mehran, 2008) يختلف تماما عن تطبيقاتها في المؤسسات غير مالية، نتيجة لمجموعة من الخصائص التي تميزها، حيث أنها مؤسسات تتميز برافعة مالية عالية مما يجعل الإدارة لا تعمل فقط على تحقيق أهداف المساهمين فقط، وإنما عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الدائنين (بريكة و لعشوري، 2017، صفحة 03). لذا حاولنا من خلال دراستنا التركيز

على الدراسات السابقة التي قامت بدراسة آليات الحوكمة على مستوى البنوك مع الأخذ بعين الاعتبار علاقتها بإدارة المخاطر وجودة المعلومات، وعلية تتجلى إشكالية الدراسة التالية:

ما هو أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك بوجود جودة المعلومات كمتغير وسيط ؟

3.1. أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى قياس الأثر غير المباشر لآليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك عينة الدراسة من خلال اعتماد المتغير الوسيط (جودة المعلومات)، كما قامت بقياس الأثر المباشر لآليات الحوكمة على إدارة المخاطر وعلى جودة المعلومات، وكذا قياس أثر جودة المعلومات على إدارة المخاطر.

4.1. منهجية وأدوات الدراسة:

استندت الدراسة على المنهج الوصفي بغية تحليل مفهوم الحوكمة في البنوك وعلاقته بجودة المعلومات وإدارة المخاطر المصرفية بالتركيز على آلياتها المتمثلة في: مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي. اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية في شقها النظري من خلال المسح المكتبي للكتب، وكذا الاطلاع على مجموعة من المداخلات والمقالات والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات عبر شبكة الانترنت. أما البيانات الأولية المستعلمة في الشق التطبيقي فتم تصميم استمارة من أجل جمعها، وتم معالجتها ببرنامج SPSS 20 و Smart PIS 03.

1. الإطار النظري

1.1 الحوكمة في البنوك (حوكمة البنوك)

يمكن تحليل البعد المصرفي لحوكمة البنوك من خلال وجهتي نظر متكاملتين، الأولى ترى أن الجهاز المصرفي في الاقتصاد العالمي المعاصر يعتبر مؤسسات مساهمة، وبالتالي فله دور الريادة في تبني آليات الحوكمة وصولا لتحقيق أهدافها؛ أما وجهة النظر الثانية المكملة فهي أن البنوك هي الرافد الأساسي لتمويل المؤسسات، وهي بالتالي المسؤولة بحكم النشاط التمويلي عن مراقبة المؤسسات لتطبيق ممارسات ومبادئ الحوكمة حفاظا على حقوقها باسترجاع أموالها (جوده، 2008، صفحة 49). وتزايدت أهمية حوكمة البنوك نتيجة لاتجاه العديد من دول العالم إلى التحول إلى النظم الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على المؤسسات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومستمرة من النمو الاقتصادي. ودفع كبر حجم المؤسسات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف

آليات الرقابة على تصرفات المدراء، وإلى وقوع كثير من البنوك في أزمات مالية، ما دفع بالعالم للاهتمام بحوكمة نظرا لأهميتها في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك حيث تعمل على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية على المدى الطويل (البيطار، 2015، صفحة 21).

2.1 آليات حوكمة البنوك

تختلف آليات الحوكمة باختلاف الدراسات إما بسبب القوانين والتشريعات التي تختلف من بلد إلى آخر؛ أو طبيعة عمل المؤسسات (مالية، إقتصادية، بنكية، خدماتية). فحسب دراسة (الرحيلي، 2008، صفحة 195) تأتي في مقدمة هذه الآليات مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وهذه الدراسة تتفق مع دراسة (البلداوي و آخرون، 2012)، دراسة دراسة (Dabari & Saidin, 2014)، دراسة (النعامي و العماري، 2015)، دراسة (حسن و درار، 2015).

مجلس الإدارة: حسب دراسة (Alabdullah & al, 2014, p. 250) هناك إجماع في الدراسات السابقة أن مجلس الإدارة هو أحد المكونات الأساسية والديناميكية للجودة الشاملة لآليات الحوكمة المؤسسية التي تشرف على سلوك أعمال المؤسسات بشكل سليم بهدف تخفيض مشكل الوكالة. وتحقق فعالية مجلس الإدارة بناءا على الخبرة والكفاءة المكون له.

التدقيق الداخلي: تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي أحد آليات الحوكمة لضبط الأداء المالي و الإداري وتعظيم قيمة االبنك والحد من المخاطر المالية والتشغيلية التي تحدث عدم التوازن في الهياكل المالية للبنوك في حال تفاقمها. (الجبو، 2017، صفحة 221)

التدقيق الخارجي: يعتبر حجر الزاوية لحوكمة جيدة للمؤسسات خاصة تلك المملوكة للدولة، فهو يعمل على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها. (سليم، 2014، صفحة 173).

3.1. إدارة المخاطر المصرفية:

حظيت المخاطر المصرفية وإداراتها باهتمام رجال البنوك وكذا العالم الأكاديمي، وهذا الاهتمام يرجع إلى تزايد درجة المخاطرة المصرفية وتنوعها، وذلك بسبب الارتباط الوثيق لتلك المخاطر بقيمة وعوائد البنوك الأمر الذي ينعكس على استمراريتها وبقائها في سوق (الحميد و بندر، 2017، صفحة 313). فعملية إدارة المخاطر هي علم وفن في آن واحد؛ علم لكونها تتبع عمليات التحليل الواقعي والبناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية، وكذلك الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر؛ فن لكونها تتطلب اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية في المؤسسات المصرفية مع الالتزام بالحذر تجاه المخاطر بما يجعل إدارتها دائما من الفنون القائمة على المعرفة الحقيقية المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية، ومن جراء الخبرة الطويلة في العمل

المصرفي (ثابت و عامري، 2018، الصفحات 52- 53). ولأن المخاطرة هي جزء لا يتجزأ من الأعمال المصرفية، فليس من المستغرب أن تمارس البنوك إدارة المخاطر منذ أن وجدت البنوك- فالصناعة المصرفية لم يكن لها أن تستمر بدون إدارة المخاطر في ظل بيئة تنافسية تتسم بالتعقيد ووتيرة سريعة في التطور وزيادة التنافسية (Safari & al, 2016, p. 75).

4.1. جودة المعلومات المحاسبية:

جودة المعلومات المحاسبية هي" تلك البيانات والمعلومات الموائمة والتي تناسب حاجة المستخدم النهائي لها ، وبذلك فإن البيانات والمعلومات عالية الجودة هي التي تناسب حاجة المستخدمين لها والتي يتم إعدادها بهدف الوصول إلى معلومات موائمة في ضوء مجموعة من المعايير المرجعية" (محمد، 2017، صفحة 142). والمعايير التي تحدد جودة المعلومات حسب (Susanto, 2015, p. 326) هي أن تكون دقيقة وفي الوقت المناسب وذات صلة وكاملة. وقدم (O'Brien, 2008) تصنيف شامل لخصائص جودة المعلومات هذه الخصائص تتمثل في الخصائص الزمنية مثل التوقيت والحداثة والخصائص المتعلقة بالمضمون مثل الدقة والصدق والشمولية والملائمة والخصائص الشكلية مثل الوضوح والتنظيم والمرونة (العضايلة و سمهدانة، 2014، صفحة 407). وتقاس جودة المعلومات المحاسبية بطريقتين. الأولى من وجهة نظر الفائدة. وهذا يعني أن المعلومات مفيدة للمستخدمين لاتخاذ قرار التقييم. وبالتالي ، تشير الفائدة إلى وظيفة تسعير المعلومات المحاسبية. والثاني هو صحة العقد. وهذا يعني أن فوائد المعلومات المحاسبية لترتيب العقد، وخاصة العقد بين المستثمرين والإداريين (Krismiaji & Perdana, 2018, p. 1238).

5.1. التفاعل بين الحوكمة، إدارة المخاطر المصرفية وجودة المعلومات في البنوك

اليوم تواجه المنظمات ثورة حقيقة في مجال الحوكمة ما يؤثر على إدارة المعلومات نظرا للحاجة المتزايد للقيمة الاجمالية التي تقدمها المعلومات، وذلك راجع الى جودتها (M.Hufstedler, 2006, p. 07). فالحوكمة تهتم بصفة أساسية بالكيفية التي يتم بها استعمال المعلومات، بما فيها وصولها الى مجلس الادارة، كما تلعب دورا جوهريا في ضمان مالي أفضل، وبأقل قدر من المخاطر (عيسى، 2015، صفحة 99). وتعد المعلومات المالية المتمثلة في التقارير المالية من أهم المرتكزات في الحوكمة، حيث تقدم التقارير المالية للجنة التدقيق، حيث تتولى مراجعة التقارير المالية والرقابة الداخلية وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي من جهة، وتفعيل أساليب ادارة المخاطر من جهة أخرى (الحيالي و الغزوي، 2012، صفحة 69). فحسب دراسة (Al_Sufy & al, 2013, p. 190) فإن الهدف المباشر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات هو استعادة الثقة في

المعلومات المحاسبية لتحقيق أكبر منفعة لأن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي الركائز الأكثر أهمية التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بمختلف أنواعها مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة وأسعار الفائدة وإدارة مخاطر الأعمال وتبادل الأسعار. وأكدت دراسة (Trinh & al, 2015, p. 124) أن الحوكمة ضرورية للحفاظ على ثقة الجمهور في النظام المصرفي، من خلال تحسين قدرة هذه الأخيرة على إدارة أصولها ومطلوباتها بشكل سليم من جهة، والتزامها اتجاه المساهمين والمودعين وغيرهم من أصحاب المصلحة من جهة أخرى. فتنافسية البنوك وتنظيمها، والحد من مشاكل الوكالة وتخفيض مشكل عدم تماثل المعلومات مرتبط بشكل أساسي بمدى تطبيق الحوكمة في البنوك والالتزام بها. وخلصت دراسة (Mohd-Sanus & al, 2017, p. 12) إلى وجود علاقة ايجابية بين آليات الحوكمة التي تقوم بتشكيل لجنة إدارة المخاطر وممارسات إدارة المخاطر، فالحوكمة تلعب دورا مهما في تعزيز الشفافية وجودة المعلومات في الأسواق المالية الأمر الذي ينعكس إيجابا على إدارة المخاطر.

2. الدراسات السابقة ونموذج الدارسة الحالية

1.2. الدراسات السابقة:

سوف يتم عرض الدراسات السابقة وفق التسلسل الزمني أي من الأقدم إلى الأحدث.

دراسة (الشحادة، 2007) هدفت الدراسة الى معرفة دور الحوكمة والمنهج المحاسبي السليم في إدارة المخاطر بالاعتماد على جودة المعلومات المحاسبية، حيث تم تصميم نموذج للدراسة يوضح اثر تطبيق سياسات المحاسبة الرشيدة والملائمة، تطبيق قواعد التحكم المؤسسي (الحوكمة)، والتكامل بينهما على إدرة المخاطر المصرفية بوجود جودة المعلومات المالية كمعيار ضابط. أظهرت النتائج أن الالتزام بالمنهج المحاسبي السليم يرسخ سياسات الافصاح المحاسبي بجودة معلوماته.

دراسة (البلداوي و آخرون، 2012) هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر من خلال آليات الحوكمة المتمثلة في مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي ولجنة التدقيق. تمت الدراسة على مستوى فروع البنك العربي بالأردن، حيث تم توزيع 75 استمار على الموظفين الذين لهم علاقة بإدارة المخاطر بالبنك استرجع منها 60 استمارة. خلصت الدراسة إلى أنه هناك إدراكا كبيرا لآليات الحوكمة في إدارة المخاطر لكن بنسب متفاوتة.

دراسة (Rahman & al, 2013) هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر في البنوك. شملت الدراسة 20 بنك إسلاميا (17 بماليزيا و3 بمصر)، تم توزيع 15 استمارة لكل بنك عن طريق المقابلة والبريد الإلكتروني، تم استرجاع 136 استمارة من أصل 300. خلصت

الدراسة إلى أن البنوك عينة الدراسة تتسم بالكفاءة في إدارة المخاطر، حيث لوحظ أن مشاركة مجلس الإدارة في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية بماليزيا هو أعلى بكثير من نظيرتها بمصر.

دراسة (Pearl-Kumah & al, 2014) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي بغانا. بحيث شملت الدراسة 6 بنوك متطورة جدا من أصل 27 بمدينتي أكرا وكماصي. خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية بين ممارسات إدارة المخاطر وفهم وتحديد إدارة المخاطر والرقابة عليها، كما توصلت إلى أن مجلس الإدارة ليس هو المسؤول فقط عن إدارة المخاطر وإنما الإدارة وأصحاب المصالح لهم مسؤولية مباشرة بإدارة المخاطر، كما بينت نتائج الدراسة آن البنوك عينة الدراسة تعطي أهمية بالغة لمخاطر الائتمان.

دراسة (Dabari & Saidin, 2014) هدفت الدراسة إلى دراسة مستوى تنفيذ إدارة المخاطر في البنوك النيجيرية. حيث قامت الدراسة باقتراح نموذج نظري بينت من خلاله أن مستوى تنفيذ إدارة المخاطر كمتغير تابع يتأثر بمتغيرات مستقلة متمثلة في تركيبة مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، الموارد البشرية وتأثير التنظيمي، وذلك بوجود متغير معدل في النموذج وهو دعم الإدارة. حيث خلصت الدراسة إلى أن مستوى تنفيذ إدارة المخاطر في البنوك النيجيرية لا يزال ضعيف لأنه مراحله الأولية، الأمر الذي يستدعي تكاثف الجهود لتفعيل عمل إدارة المخاطر.

دراسة (النعامي و العماري، 2015) هدفت الدراسة إلى إبراز دور التحكم المؤسسي (الحوكمة) في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية وفق أسس ومفاهيم جديدة. شملت الدراسة جميع البنوك ومكاتب التدقيق الخارجيين العاملة بقطاع غزة بفلسطين حيث تم استخدام طريقة المسح الشامل لجمع البيانات. وخلصت الدراسة إلى أن مجلس الإدارة يلعب دور محوري في إدارة المخاطر المصرفية حيث اتسعت أهدافه حديثا لتشمل تحديد وتحليل المخاطر، كما يعتبر دور لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي والخارجي هام جدا في إدارة المخاطر المصرفية من خلال ترسيخ مبادئ وآليات الحوكمة.

دراسة (حسن و درار، 2015) هدفت الدراسة إلى الوقوف على دور آليات الحوكمة في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك السودانية. شملت الدراسة عينة من البنوك العاملة بولاية الخرطوم. توصلت الدراسة إلى أن هناك دور لكل آلية من آليات الحوكمة في إدارة المخاطر، حيث يقوم مجلس الإدارة بتوضيح المخاطر المقبولة، تساعد لجنة التدقيق في عملية تحديد المخاطر، يقوم المراجع الداخلي بتقدير مبدئي للمخاطر، ويقوم المراجع الخارجي بفحص المخاطر المرتبطة بكل نشاط.

دراسة (Rahim & al, 2015) هدف الدراسة إلى قياس أثر الحوكمة وإدارة المخاطر على أداء البنوك بوجود حوكمة المخاطر كمتغير وسيط. استخدمت الدراسة النمذجة بالمعادلات الهيكلية

لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة (الحوكمة، إدارة المخاطر، حوكمة المخاطر وأداء البنوك)، حيث شملت الدراسة 200 بنك إسلامي عبر 21 دولة العالم سنة 2014، ولقياس هذه العلاقة تم تطوير 17 مؤشر لذلك. خلصت إلى وجود علاقة قوية بين الحوكمة وإدارة المخاطر وأداء البنوك بوجود حوكمة المخاطر كمتغير وسيط.

دراسة (Haddad, 2016) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة المؤسسات في تطوير إدارة المخاطر في البنوك المدرجة في بورصة عمان بالأردن. تمثلت عينة الدراسة في 112 موظف من لجان حوكمة المؤسسات، لجان التدقيق ولجان إدارة المخاطر تم توزيع الاستمارات عليهم، ليسترجع منها 77 استمارة صالحة. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين لجان التدقيق وتطوير إدارة المخاطر، تليها لجان إدارة المخاطر، وأخيرا لجان حوكمة المؤسسات.

دراسة (Florea & Florea, 2016) استهدفت الدراسة دراسة العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وفق مواصفة ISO 31000، بحيث يهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال تقييم وتحسين فعالية ادارة المخاطر والرقابة و الالتزام بالحوكمة. ولقد أكدت الدراسة على ان معيار ISO 31000 يهدف الى وضع إطار منظم لتقييم المخاطر (تحديد المخاطر، تحليل المخاطر، تقدير المخاطر) واستراتيجيات للحوكمة لتفعيل إدارة المخاطر من خلال التدقيق الداخلي باعتباره عملية منظمة ومستمرة لتحديد الفرص والتهديدات في المؤسسة.

دراسة (رشوان، 2017) هدفت الدراسة إلى قياس أثر حوكمة المؤسسات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية. شملت الدراسة 95 عامل من 12 مؤسسة خدمية مدرجة في بورصة فلسطين. وخلصت إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين حوكمة المؤسسات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، كما أن تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات زاد من جودة المعلومات.

دراسة (محمد، 2017) هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين معايير التدقيق الداخلي وجودة المعلومات المحاسبية بوجود الحوكمة كمتغير وسيط. تمت الدراسة الميدانية على عينة من البنوك السودانية عن طريق الإستمارة، تم استرجاع 303 استمارة صالحة للمعالجة الاحصائية. وتم إختبار الفرضيات بإستخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية. توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج منها: هنالك علاقة طردية بين التدقيق الداخلي والحوكمة، غياب الرقابة على آليات حوكمة ونقص الإفصاح والشفافية فى البنوك المدروسة، عدم التزام المدققين الداخليين فى البنوك بمعايير التدقيق الداخلي.

دراسة (Maruhun & al, 2017) هدفت الدراسة إلى تحديد خصائص الحوكمة التي تؤثر على تنفيذ وفحص ارتباط الحوكمة وإدارة مخاطر المؤسسات وقيمة المؤسسة باستخدام منهجية (PLCs).

حيث تم تصميم استمارة لجمع البيانات وزعت عبر الانترنت استرجع منها ما مجموعه 81 استمارة صالحة للاستخدام. خلصت الدراسة إلى أن حجم مجلس الإدارة وخبرته من العوامل الرئيسية المحددة لتطبيق إدارة المخاطر. ووجدت هذه الدراسة أن الدعم الذي تتمتع به الحوكمة له علاقة إيجابية وهامة مع إدارة المخاطر ، ولكن لا يوجد ارتباط كبير بين إدارة المخاطر وقيمة المؤسسة.

دراسة (Saadat، 2019) هدفت الدراسة إلى قياس دور لجان حوكمة المؤسسات ولجان إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية. شملت الدراسة 75 موظف بالبنوك الاسلامية لهم علاقة مباشرة بإدارة المخاطر من أصل 115 تم توزيع الاستمارة عليهم. وأهم النتائج التي تم التوصل إليها أن انبثاق لجان حوكمة المؤسسات عن مجلس الإدارة هو نتيجة للمخاطر الملازمة لعمل البنوك.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

الدراسة الحالية دراسة استكشافية للعلاقة بين آليات الحوكمة وإدارة المخاطر بوجود جود المعلومات كمتغير وسيط بالاستناد على الدراسات السابقة وفق الجدول التالي:

جدول (01): متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	المؤشرات	الدراسة
آليات الحوكمة	مجلس الإدارة	(البلداوي و آخرون، 2012)، (Rahman & al, 2013)، (Dabari & Saidin, 2014)، (Rahim & al, 2015)، (النعامي و العماري، 2015)، (حسن و درار، 2015)، (Haddad, 2016)، (محمد، 2017)، (Maruhun & al, 2017)، (Saadat، 2019).
	التدقيق الداخلي	
	التدقيق الخارجي	
إدارة المخاطر المصرفية	تحديد المخاطر	(Pearl-Kumah & al, 2014)، (Rahim & al, 2015)، (Florea & Florea, 2016)، (Maruhun & al, 2017 ، (Saadat، 2019).
	تحليل المخاطر	
	التنبؤ بالمخاطر	
جودة المعلومات	جودة المعلومات	(الشحادة، 2007)، (رشوان، 2017)، (محمد، 2017).

المصدر: من إعداد الباحثين

2.2. نموذج الدراسة وفرضياتها:

بعد عرض الجانب النظري والدراسات السابقة تم وضع نموذج الدراسة وفرضياتها وفق طريقة (Baron and Kenny, 1986)، وتقول هذه الطريقة أنه يجب أن يؤثر المتغير المستقل على المتغير التابع(هذا الشرط الأول)؛ أما الشرط الثاني فهو أن يؤثر المتغير المستقل على المتغير

الوسيط والمتغير الوسيط يؤثر على المتغير التابع. ثم توجد علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بوجود المتغير الوسيط (عزوز، 2018، صفحة 316).

الشكل (01): أنموذج الدراسة

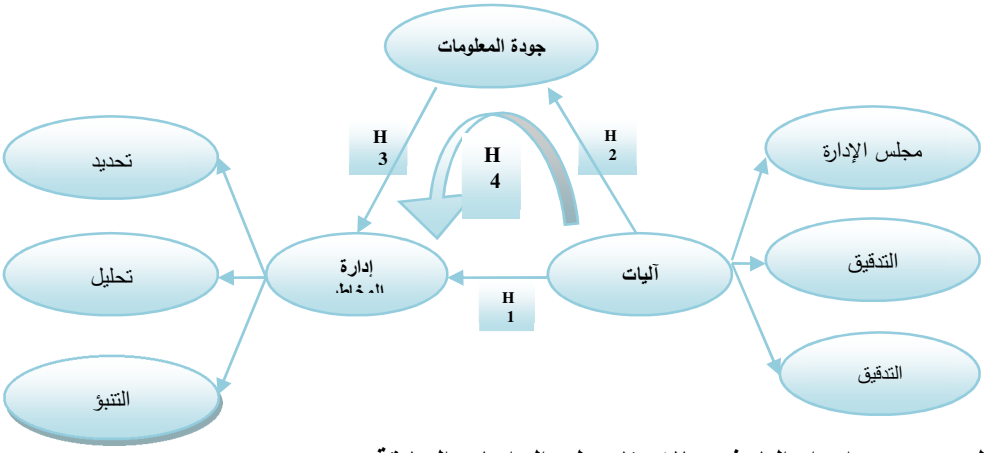

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على الدراسات السابقة

H_1: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الحوكمة وإدارة المخاطر المصرفية؛

H_2: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الحوكمة وجودة المعلومات؛

H_3: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة المعلومات وإدارة المخاطر المصرفية؛

H_4: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الحوكمة وإدارة المخاطر المصرفية بوجود جودة المعلومات كمتغير وسيط.

3.الإطار التطبيقي

1.3. مجتمع الدراسة وعينته :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين بالبنوك العمومية بولاية عين تموشنت، أما عينة الدراسة فهي عينة قصدية تتكون فقط من أعضاء مجلس الإدارة، مدققي الحسابات والموظفين الذين لهم علاقة بإدارة المخاطر على مستوى هذه البنوك والمتمثلة في: البنك الوطني الجزائري BNA، البنك الجزائري الخارجي BEA، بنك التنمية المحلية BDL، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، القرض الشعبي الجزائري CPA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.

وتعتبر الدراسة الحالية دراسة استكشافية تم فيه دراسة العلاقة بين آليات حوكمة البنوك وإدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية. حيث تم اختيار البنوك العمومية فقط كعينة للدراسة الحالية قصديا بسب سيطرتها على 90% من موارد البنوك الناشطة في القطاع المصرفي الجزائري، فيما

تمثل البنوك الخاصة فقط 8% وفق دراسة (Benbob, 2015, p. 120)، كما أن البنوك العمومية تسيطر على حوالى 95% من القروض الممنوحة للمؤسسات والأفراد وفق دراسة (الأخضر و طاهر، 2008، صفحة 307).

جدول (02): يوضح عينة الدراسة

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات المستبعدة	الاستمارات الصالحة
51	49	01	48

المصدر: من إعداد الباحثين

2.3. أداة الدراسة:

بهدف جمع البيانات تم تصميم استمارة كما أشرنا في الجدول رقم (02) وفق سلم /ليكرت الخماسي/ ينقسم إلى جزأين. الجزء الأول خص لخصائص المستوجبين (المستوى التعليمي، مجال العمل، سنوات العمل)، أما الجزء الثاني فينقسم إلى ثلاث محاور، المحور الأول (آليات الحوكمة) بمجموع 12 فقرة، المحور الثاني (إدارة المخاطر) 9 فقرات، والمحور الثالث (جودة المعلومات) بأربع فقرات.

جدول (03): خصائص المستجوبين

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة	مجال العمل	التكرار	النسبة	سنوات العمل	التكرار	النسبة
ثانوي	4	8.3	مدير تنفيذي	9	18.8	أقل من 5 سنوات	12	25.0
جامعي	34	70.9	مدير مالي	5	10.4	من 5 إلى 10 سنوات	12	25.0
دراسات عليا	10	20.8	رئيس مصلحة	18	37.5	أكثر من 10 إلى 15 سنوات	9	18.7
			عضو مجلس الإدارة	3	6.3	15 سنة فما فوق	15	31.3
			مدقق داخلي	10	20.83			
			مدقق خارجي	03	6.3			
المجموع	48	100		48	100		48	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من الجدول أعلاه يتضح أن مجموع (91.7%) من المستجوبين جامعيين وأصحاب دراسات عليا، ونسبة(37.5%) من المستجوبين هم من رؤساء المصالح بالبنوك محل الدراسة، وجاءت اقل نسبة ب (6.3%) لعضو مجلس الإدارة لأن مقره بالبنوك الرئيسية ونسبة (29.2%) للمدراء التنفيذيين

والماليين ونسبة (16.7%) لمدققي الحسابات. كما أن أعلى نسبة لسنوات العمل بلغت (31.3%) لمن فاقت خبرتهم المهنية بالبنوك 15سنوات والباقي خبرتهم ما بين 5 و10سنوات بنسبة (50%) ونسبة (16.7%) ما بين 10 و15 سنة من الخبرة. وعليه يمكن القول أن معظم المستجوبين لديهم التأهيل العلمي الكافي، والخبرة المهنية بالبنوك ما يعني إمكانية اعتماد إجابتهم والوثوق بها.

4.تحليل النتائج ومناقشتها

1.4.النمذجة بالمعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM

1.1.4.النمذجة بالمعادلات الهيكلية (Structural Equation Modeling)

حسب(Suhr, 2006) النمذجة بالمعادلة الهيكلية (SEM) هي منهجية لتمثيل وتقدير واختبار شبكة من العلاقات بين المتغيرات(المتغيرات المقاسة والبنى الكامنة) (Measured Variables and Latent Constructs)، أو هي نموذج إحصائي شامل لاختبار الفرضيات حول العلاقات بين المتغيرات المشاهدة (Observed Variables)) والمتغيرات الكامنة (Latent Variables). وتوصف بأنها منهجية لتمثيل وتقدير واختبار شبكة نظرية (Theoretical Network) من العلاقات الخطية (Linear Relations) بين المتغيرات. وتختبر (Tests Hypothesized Patterns) أنماط افتراضية من العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات المشاهدة وغير المشاهدة (الكامنة). (عزوز، 2018، صفحة 291)

2.1.4. طريقة المربعات الصغرى الجزئية (Partiel Least Squares):

وفقا لهذا الأسلوب عملية التقدير تتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى PLS، حيث تقسم معلمات النموذج إلى مجموعات جزئية وتتم باستخدام الانحدار البسيط والمتعدد، ويستخدم الأسلوب التكراري في تقدير للمجموعات الجزئية، وهذا توسيع لمفهوم النقطة الصامدة (Point Fixe)، ويرجع الفضل في تطوير هذه الطريقة إلى (Wold, 1965, 1973, 1980). وتجدر الإشارة أن الانحدار وفق طريقة PLS هي مزيج ما بين تقنية الانحدار المتعدد ل: y على x وطريقة التحليل بالمكونات الرئيسية (ACP) ل: x (بداوي، 2016، صفحة 23). وتقوم هذه المنهجية على الخوارزمية لتقدير نموذج الدراسة المحدد بالاعتماد على نموذج داخلي وآخر خارجي في آن واحد عند القيام بالتقدير.

3.1.4.مبررات استخدام PLS-SEM

توفر نمذجة المعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM أو المستندة للتباين العديد من المزايا للباحثين الذي يستخدمون نمذجة المعادلات الهيكلية CB-SEM أو المستندة على الارتباط، ونظرا للانتشار الواسع لها، فإنه من المهم تقديم تبرير لاستخدام PLS-SEM، حيث من

خلال مراجعة الدراسات التي استخدمت PLS-SEM نجد أن أبرز مبررات الاستخدام ترجع حسب (Hair Jr, Sarstedt, Hopkins, & Kuppelwieser, 2014) إلى عدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، صغر حجم العينة، وطبيعة المتغيرات الكامنة (ساوس و فودو، 2019، صفحة 184). وهذا ما يتوافق مع دراستنا تقريبا أي صغر حجم العينة (48 مشاهدة فقط) وكذا عدم خضوعها للتوزيع الطبيعي، ووجود ثلاث متغيرات كامنة في دراستنا، والموضحة في الشكل التالي:

الشكل (03): معاملات مسار النموذج الدراسة المعتمد

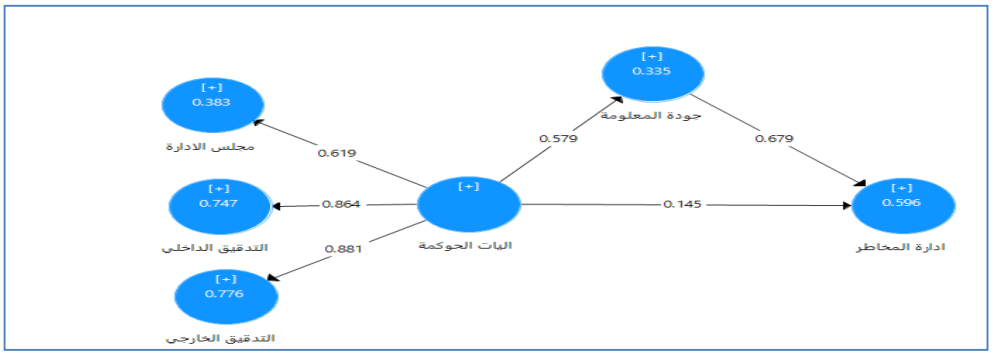

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Smart PIS)

يوضح الشكل السابق متغيرات الدراسة، حيث تعتبر إدارة المخاطر (متغير تابع أو داخلي) كمتغير كامن انعكاسي من الدرجة الأولى (constructs first –order) يقاس من خلال مؤشرات: تحديد المخاطر، تحليل المخاطر والتنبؤ بالمخاطر، تجدر الإشارة أن المؤشرات الثلاثة تم دمجها أثناء عملية اختبار النموذج (الشكل السابق يوضح ذلك). وتعتبر آليات الحوكمة (متغير مستقل أو خارجي) كمتغير كامن انعكاسي من الدرجة الثانية متعدد الأبعاد ممثل بثلاث متغيرات هي: مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي. ويعتبر متغير جودة المعلومات (الوسيط) متغير إسمي.

2.4.إختبار نموذج الدارسة: قبل التأكد من صحة النموذج لابد من تقييم نموذج القياس أولا ثم النموذج الهيكلي ثانيا.

1.2.4. تقييم نموذج القياس: يتم تقييم نموذج القياس باستخدام مؤشرات الصدق التقاربي والصدق التمايزي.

أ. الصدق التقاربي:

جدول (04) يوضح نموذج القياس للمتغيرات الكامنة

المتغيرات الكامنة	ALPHA DE CRONBACH	RHO-A	FIABILITE COMPOSITE(**CR**)	**AVE**
ادارة المخاطر	0.868	0.874	0.896	0.519
التدقيق الخارجي	0.790	0.792	0.865	0.618
التدقيق الداخلي	0.833	0.846	0.901	0.752
اليات الحوكمة	0.841	0.844	0.880	0.513
جودة المعلومة	0.836	0.836	0.902	0.754
مجلس الادارة	0.613	0.615	0.794	0.562

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Smart PIS)

يوضح الجدول أعلاه أن معاملات الفا كرونباخ ومعاملات الموثوقية المركبة (CR) مقبولة احصائيا لأن قيمتها أكبر من 0.7 على حسب (Ela et enhau al, 2005) ما عدا قيمة معامل الفا كرونباخ للمتغير الكامن مجلس الادارة قريبة من 0.7 إلا أنها مقبولة معنويا. أما قيمة معامل (A-ohR) كلها تتعدي 0.7 على حسب (Lessuo te la, 2002) ما عدا المتغير الكامن مجلس الادارة الذي بلغت قيمته 0.615 وهي قيمة مقبولة احصائيا لأن موثوقيتها المركبة بلغت 0.794 هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى نلاحظ أن جميع قيم معاملات EVA معنوية ومقبولة احصائيا لأنها أكبر من 0.5 على حسب (Lenrof& S rekcal, 1981) هذا ما يفسر أن كل متغير كامن يشرح أكثر من نصف تباينات المؤشرات وبالتالي الصدق التقاربي لنموذج القياس قد تحقق.

ب. الصدق التمييزي:

جدول (05) الارتباطات بين المتغيرات الكامنة

	إدارة المخاطر	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي	آليات الحوكمة	جودة المعلومة	مجلس الإدارة
إدارة المخاطر	**0.720**					
التدقيق الخارجي	0.452	**0.786**				
التدقيق الداخلي	0.483	0.523	**0.867**			
آليات الحوكمة	0.538	0.881	0.864	**0.716**		

جودة المعلومة	0.763	0.511	0.494	0.579	**0.868**	
مجلس الادارة	0.474	0.506	0.570	0.619	0.449	0.750

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Smart PIS)

من خلال نتائج الموضحة في جدول تداخل المتغيرات الكامنة، نلاحظ أن جميع المتغيرات لها قيمة العلاقة مع نفسها أكبر من قيمة العلاقة مع متغير كامن آخر ماعدا آليات الحوكمة حيث بلغت 0.716 مع نفسها وهي قيمة أصغر مقارنة بعلاقتها مع متغيري التدقيق الداخلي والخارجي اللذان يعتبران متغيرين كامنين من الدرجة الاولى لقياس اليات الحوكمة. وبالتالي يمكن قبول الصدق التمييزي للنموذج، أي نموذج القياس يتسم بصلاحية بناء جيدة .

2.2.4. **تقييم نموذج الهيكلي:** يتم تقييم نموذج الهيكلي باستخدام مؤشرات التطابق.

جدول (06) مؤشرات مطابقة النموذج الهيكلي

المتغيرات	R^2	R^2 AJUSTED	Q^2	GOF
إدارة المخاطر	0.596	0.579	0.263	0.593
التدقيق الخارجي	0.776	0.771	0.443	
التدقيق الداخلي	0.747	0.741	0.523	
آليات الحوكمة	0.337	0.320	0.233	
جودة المعلومة	0.383	0.370	0.176	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Smart PIS)

من خلال جدول مؤشرات مطابقة النموذج الهيكلي يتضح بأن قيمة معامل التحديد R^2 معنوية ومقبولة احصائيا حيث كل من قيمة آليات الحوكمة وجودة المعلومة وإدارة المخاطر محصورة ما بين 0.33 و0.67 وهو تأثير متوسط على حسب (Chin), 1998 أي أن آليات الحوكمة تفسر ما مقداره 0.596 من إدارة المخاطر وهو تفسير متوسط ونفس الشيء بالنسبة لجودة المعلومة.

أما بالنسبة لقيمة جودة التنبؤ Q^2 فهي معنوية ومقبولة احصائيا لأن قيمتها أكبر من الصفر الأمر الذي يعني أن للمتغيرات الكامنة التابعة للنموذج القدرة على التنبؤ، وعليه يمكن حساب قيمة مؤشر جودة النموذج الهيكلي وفق المعادلة التالية:

$$GOF=\sqrt{(\bar{R}^2 * \overline{AVE})} = \sqrt{(0{,}5678 * 0{,}61967)}$$

بما أن قيمة GOF هي أكبر من 0.36 حسب (Wetzets et al, 2009)، فإن هذا يدل على جودة النموذج الهيكلي المقترح. والشكل التالي يظهر النتائج المتحصل عليها:

الشكل (04): النموذج الهيكلي للدراسة

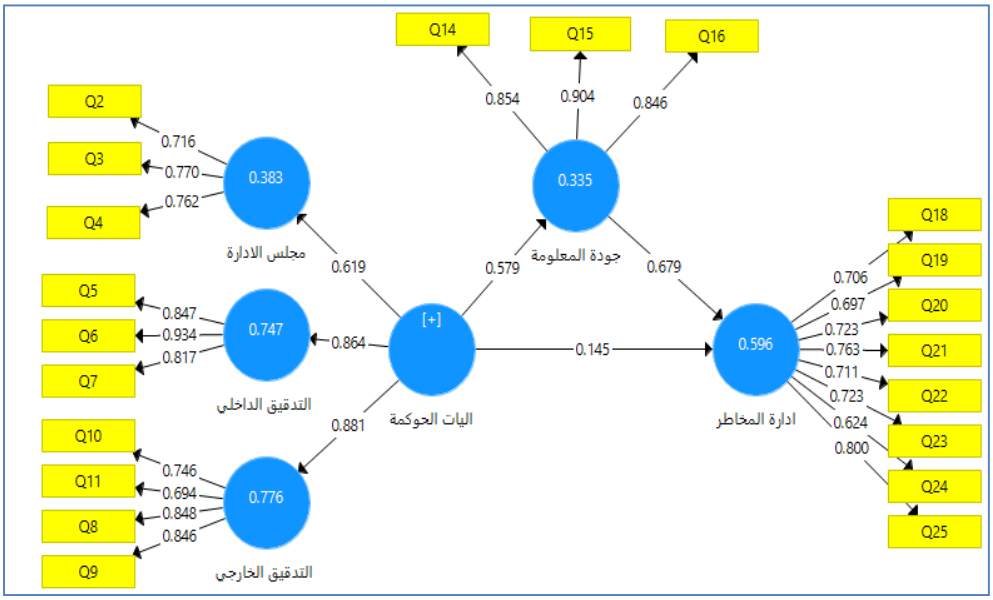

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Smart PIS)

يوضح الشكل أعلاه، أن معاملات مسار النموذج كلها موجبة، وعليه، ننتقل لمرحلة الإجابة على الفرضيات من خلال معاملات المسار الخاصة بالتأثير المباشر وغير للمباشر لمتغيرات الدراسة.

3.4. اختبار فرضيات الدراسة: يتم اختبار الفرضيات من خلال معاملات المسار للتأثير المباشر وغير مباشر.

1.3.4. .معاملات المسار للتأثير المباشر:

الجدول (07): الأثر المباشر

الفرضيات	العلاقة	ORIGINAL SAMPLE (O)	T STATISTICS (|O/STDEV|)	P VALUES	القرار
H2	آليات الحوكمة-> جودة المعلومة	**0.579**	**4.867**	**0.000**	**مقبولة**
H3	جودة المعلومة-> ادارة المخاطر	**0.679**	**4.915**	**0.000**	**مقبولة**
H1	آليات الحوكمة-> ادارة المخاطر	**0.145**	**0.962**	**0.337**	**غير مقبولة**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Smart PIS)

من الجدول أعلاه لمعاملات المسار نستنتج أن هناك تأثير مباشر وقوي لآليات الحوكمة على جودة المعلومة حيث بلغت قيمة هذا التأثير 0.579 عند مستوى معنوية اقل من 0.05، كما أن هناك تأثير قوي بين جودة المعلومة وإدارة المخاطر عند مستوى معنوية أقل من 0.05وعليه تم قبول الفرضية الثانية**H2** والثالثة **H3**، أما الفرضية الأولى **H1** فتم رفضها بسبب ضعف تأثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر حيث بلغت قيمة eulav P وهي قيمة أكبر من 0.05.

2.3.4. معاملات المسار للتأثير غير المباشر:

الجدول (08): الأثر غير المباشر

الفرضيات	العلاقة	ORIGINAL SAMPLE (O)	T STATISTICS (|O/STDEV|)	P VALUES	القرار
H4	آليات الحوكمة->ادارة المخاطر	**0.393**	**3.746**	**0.000**	**مقبولة**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Smart PIS)

تبين نتائج جدول معاملات المسار للتأثير غير المباشر أن آليات الحوكمة لها أثر غير مباشر على إدارة المخاطر حيث بلغت قيمة التأثير0.393 عند مستوى معنوية أقل من 0.05 بوجود متغير جودة المعلومة كمتغير وسيط كلي لعدم معنوية الأثر المباشر وعليه تم قبول الفرضية H_4، أي هناك أثر لآليات الحوكمة على إدارة المخاطر بوجود جودة المعلومات كمتغير وسيط.

خاتمة:

بعد عرض الجانب النظري، وتحليل الجانب التطبيقي الذي تم بفروع البنوك العمومية بولاية عين تموشنت، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن أن نوردها على النحو التالي:

- وجود أثر معنوي (ضعيف) لآليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية، الأمر الذي يفسر ضعف تأثير مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي والخارجي على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك عينة الدراسة. وهذا ما يتوافق مع دراسة (محمد، 2017) **التي توصلت إلى وجود** علاقة طردية بين التدقيق الداخلي والحوكمة، وغياب الرقابة على آليات حوكمة ونقص الإفصاح و الشفافية فى البنوك التجارية المدروسة، أما دراسة **دراسة** (Rahman &

(al, 2013 فتوصلت إلى أن أن مشاركة مجلس الإدارة في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية بماليزيا هو أعلى بكثير من نظيرتها بمصر، وتوصلت دراسة (Dabari & Saidin, 2014) إلى أن إدارة المخاطر في نيجيريا تتسم بضعف نتيجة غياب الحوكمة لأنها لا زالت في مراحلها الأولى. وخلصت دراسة (النعامي و العماري، 2015) **و** (حسن و درار، 2015) **و**(Maruhun & al, 2017) إلى وجود علاقة إيجابية بين آليات الحوكمة وإدارة المخاطر المصرفية؛

- وجود أثر موجب معنوي (مباشر وقوي) لآليات الحوكمة على جودة المعلومات الأمر الذي يعني أن مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي والخارجي لهم تأثير مباشر على زيادة جودة المعلومات والإفصاح عنها، هذا ما يتوافق مع دراسة كل (الشحادة، 2007) و(رشوان، 2017) التي توصلتا إلى وجود علاقة إيجابية بين الحوكمة وجودة المعلومات، فيما توصلت دراسة (محمد، 2017) إلى وجود علاقة ضعيفة بين الحوكمة وجودة المعلومات.
- وجود أثر موجب معنوي (مباشر وقوي) لجودة المعلومات على إدارة المخاطر المصرفية، أي أنه كلما كانت المعلومات في البنوك ذات جودة كلما زادت فعالية ممارسات إدارة المخاطر بشكل إيجابي وهذا ما يتوافق مع دراسة (الشحادة، 2007)؛
- كما بينت نتائج الدراسة، وجود أثر موجب معنوي (غير مباشر وقوي) لآليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية، هذا الأثر يكون قوي وإيجابي بوجود جودة المعلومات كمتغير وسيط، أي هذا الأخير يلعب دور مهم وإيجابي في زيادة أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر في البنوك وهذا ما يتوافق مع دراسة (Maruhun & al, 2017) التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين الحوكمة وإدارة المخاطر.

وفي الأخير، نستنتج أن حوكمة البنوك يمكن أن تتبلور (تتحقق) من خلال آلياتها والمتمثلة في: مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وذلك من أجل ضمان الرقابة، الإفصاح عن المعلومات وزيادة جودتها بشكل عام، ودعم وتفعيل إدارة المخاطر المصرفية بشكل خاص، لذا توصي الدراسة بضرورة وضع ميكنيزمات عملية توضح عمل التدقيق الداخلي والخارجي خاصة مبدأ الاستقلالية في عملهما بهدف الحد من المخاطر، كما توصي بضرورة تفعيل السوق المالية لضمان

الإفصاح عن المعلومات الأمر الذي ينعكس إيجابا على إدارة المخاطر المصرفية وكذا تفعيل دور مجلس الإدارة بهدف زيادة عدد المساهمين والمودعين في البنوك.

قائمة المراجع:

Alabdullah, T. T; & al. (2014). Corporate Governance Mechanisms and Jordanian Companies'. *Published by Canadian Center of Science and Education , Vol. 10* (No. 22), 250.

Bendob, A. (2015). Profitability of Public and Private Commercial Banks in Algeria: Panel data analysis during 1997-2012. *European Journal of Business and Management , Vol. 07* (No. 20), 120.

Dabari, I. J.; & Saidin, S. Z. (2014). A Theoretical Framework on the Level of Risk Management Implementation in the Nigerian Banking Sector: The Moderating Effect of Top Management Support. (ScienceDirect, & E. SEVIER, Éds.) *Procedia - Social and Behavioral Sciences* (164).

Fares Jamil, Al_Sufy; & al .(2013) .Corporate Governance and Its Impact on the Quality of Accounting Information in the Industrial Community Shareholding Companies Listed in Amman Financial Market- Jordan .*International Journal of Humanities and Social Science ، Vol. 03* No. 05.

Florea, R.; & Florea, R. (2016). Internal Audit and Risk Management. ISO 31000 and ERM Approaches, Economy Transdisciplinarity Cognition. *Economy Transdisciplinarity Cognition , Vol.19 , No.01*.

Haddad, N. S. (2016). STUDYING THE ROLE OF CORPORATE GOVERNANCE IN THE DEVELOPMENT OF RISK MANAGEMENT IN COMMERCIAL BANKS LISTED AT AMMAN STOCK EXCHANGE (FIELD STUDY). *04* (02).

Krismiaji; & Perdana, D. (2018). Accounting Information Quality and Capital Investment Choice in the Governance Perspective –an Indonesian Evidence. *International Journal of Business Management and Economic Research(IJBMER) , 09* (02), 1238.

M.Hufstedler, S. (2006). Information Security Governance,, ,. *Guidance for Boards of Directors and Executive Management , 2nd Edition , IT Governance Institute*. USA: Printed in the United States of America.

Marcinkowska, M. (2012). CORPORATE GOVERNANCE IN BANKS: PROBLEMS AND REMEDIES. *Journal of Financial Assets and Investing* (No 02).

Maruhun, E. N.; & al. (2017). Using the PLS Modelling in Assessing the Effects of Corporate Governance on Enterprise Risk Management and Firm Value: Malaysian Evidence. *Governance and Sustainability of Global Business Economics.* Malaysia: Global Conference on Business and Economics Research (GCBER).

Mohammad, Saadat .(2019) .The Role of the Corporate Governance Committees and the Financial Risk in Islamic Banks: A Field Study in Jordan .*International Journal of Business Administration ، Vol. 10 ، No. 02*.

Mohd-Sanus, Z.; & al. (2017). Effects of Corporate Governance Structures on Enterprise Risk Management Practices in Malays. *International Journal of Economics and Financial , vol 07* (No 01).

Ogunleye, O. J.; & Ashogbon, F. O. (2014). Risk Management Practices and Financial Performance: Evidence from the Nigerian Deposit Money Banks (DMBS). *International Journal of Managerial Studies and Research (IJMSR) , Vol 02* (No 05).

Pearl-Kumah, S.; & al. (2014). CORPORATE GOVERNANCE AND RISK MANAGEMENT IN THE BANKING SECTOR OF GHANA. *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research , 02* (02).

Rahim, S. R.; & al. (2015). Re-thinking: Risk Governance? (ScienceDirect, & E. SEVIER, Éds.) *Procedia Economics and Finance , 31*.

Rahman, R. A.; & al. (2013). Governance and Risk Management: Empirical Evidence from Malaysia and Egypt. *International Journal of Finance & Banking Studies , 02* (03).

Safari, R.; & al. (2016). THE SIGNIFICANCE OF RISK MANAGEMENT FOR BANKS AND OTHER FINANCIAL INSTITUTIONS,. *International Journal of Research - GRANTHAALAYAH , 04* (04).

Susanto, A. (2015). Influence The Quality Of Accounting Information. *INTERNATIONAL JOURNAL OF SCIENTIFIC & TECHNOLOGY RESEARCH , 04* (12), 326.

Truong H., Trinh; & al .(2015) .The Impact of Corporate Governance on Financial Risk in Vietnamese Commercial Banks) .ISSN 1916-971X E-ISSN 1916-9728 (، *International Journal of Economics and Finance ، Vol. 07*) No 07.(

ابو سليم، خليل. (2014). اثر الالتزام تطبيق حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات الأجنبية (أدلة ميدانية من البيئة الأردنية). *مجلة جازان- فرع العلوم الانسانية ، 03* (01)، 173.

أسعد مبارك، حسن؛ محمد حسن درار، لبنى. (2015). دور أركان التحكم المؤسسي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية "دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية في محافظات غزة- فلسطين". *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات ، 08* (01).

البلداوي، شاكر؛ آخرون. (2012). إدارة المخاطر في ظل التحكم المؤسسي- دراسة ميدانية في البنك العربي. *مجلة المنصورة* (18).

الجبو، محمد مصطفى. (2017). تقييم مدى مساهمة المراجعة الداخلية بالشركات الصناعية الليبية في تفعيل مبادىء حوكمة الشركات من خلال تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية (دراسة تطبيقية على الشركة الليبية للحديد والصلب)، *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال2017 ، 05* (عدد خاص)، 221.

الحيالي، وليد ناجي؛الغزوي،حسين عبد الجليل. (2012). *حوكمة الشركات واثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية* (الإصدار الطبعة الاولى). عمان- الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

الشحادة، عبد الرزاق. (2007). التحكم المؤسسي والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية. *مجلة العلوم الإنسانية ، 07* (12).

العضايلة، رائد محمد؛ ابو سمهدانة، مروه حضر. (2014). جودة المعلومات وأثرها في القيادة الإبداعية من وجهة نظر العاملين في البنك الإسلامي الأردني. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، 10* (03)، 407.

بداوي، محمد. (2016). النمذجة بالمعادلات البنائية وتطبيقاتها في بحوث التسويق. *المجلة الجزائرية للتنمية* (العدد 05).

بريكة، السعيد؛ لعشوري، نوال. (2017). الآليات الداخلية للبنوك وأثرها على أداء البنوك التجارية الأردنية- دراسة قياسية 2004- 2013. *مجلة العلوم الإنسانية ، العدد السابع* (الجزء الاول)، 03.

بن ثابت، علال؛ عامري، محمد الطاهر. (2018). دور حوكمة المؤسسات في إدارة المخاطر المصرفية: دراسة عينة من المؤسسات المصرفية الجزائرية. *مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 06* (العدد 02)، 52-53.

بن سلامة الرحيلي، عوض. (2008). لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة ، 22* (01)، 195.

جوده، فكري عبد الغني. (2008). مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية "دراسة حالة بنك فلسطين". *رسالة ماجستير في إدارة الأعمال* . كلية التجارة، غزة -فلسطين.

رهيف، بلسم حسين. (2015). إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 02- دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة* (العدد 46)، 399.

ساوس، الشيخ؛ فودو، محمد. (2019). نمذجة بالمعادلات الهيكلية باستخدام المربعات الصغرى الجزئية- مثال تطبيقي باستخدام R في بحوث المحاسبة والتدقيق. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة) ، المجلد 22* (العدد 01).

شويش عبد الحميد، عبد العزيز؛ نايف، يوسف بندر. (2017). مخاطر السيولة وأثرها في ربحية المصارف الإسلامية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف الإسلامية العراقية للفترة 2011- 2015). *مجلة تكريت ، 04* (40)، 313.

علي، سليمان؛ العماري، أحمد؛ بريك، النعامي. (2015). دور أركان التحكم المؤسسي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية "دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية في محافظات غزة- فلسطين". *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدرسات ، الجزء الأول* (العدد الثامن).

عزوز، عبد الناصر الهاشمي. (2018). استخدام النمذجة بالمعادلات البنائية في العلوم الاجتماعية. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، 15* (01)، ص 316.

عمرالطويل، عرفات أكرم. (2018). تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الافصاح في التقارير المالية (دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين). (قسم المحاسبة، المحرر) عمادة الدراسات العليا، جامعة الأزهر- غزة، فلسطين.

مالك، الأخضر؛ بعلة، طاهر. (2008). واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات بازل 02 وتحديات تطبيق بازل 03. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية ، 28* (02).

مأمون، أحمد محمد شرين. (2017). الدور الوسيط لمبادىء اليات حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية (أطروحة دكتوراه في الفلسفة والتمويل، المحرر)، كلية الدرسات التجارية، جامعة الخرطوم، السودان.

محمد البيطار، اسامة. (2015). دور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز الحوكمة المصرفية في سورية- دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية. *أطروحة دكتوراه في المحاسبة* . قسم المحاسبة،كلية الاقتصاد، جامعة دمشق: سوريا.

محمد سليمان رشوان، عبد الرحمان. (2017). تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، المجلد 04 ، العدد 02*. الجزائر.

علا، محمد شوقي ابراهيم عيسى. (2015). *تاثير حوكمة الشركات على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية-*. القاهرة- مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية- جامعة الدول العربية.

هباش، سامي؛ بونقيب، احمد. (2017). استخدام بطاقة الأداء المتوازن في إدارة المخاطر المصرفية- نموذج مقترح لبنك الجزائر الخارجي (BEA). *مجلة الاستراتيجية والتنمية ، 07* (13)، 243.